

أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر ضمن استراتيجية التنمية السياحية المستدامة خلال الفترة (2008-2020)

The Importance of Tourism Investment in Algeria from the Sustainable Tourism Development Strategy 2008-2020

شلاي نعيمة، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية، (الجزائر)، Chelabi.naima@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/20

تاريخ الاستلام: 2022/10/24

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى معرفة أهمية الاستثمار السياحي في استراتيجية الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات و أهم الخطوات لدعم قطاع السياحة و ترقيته باعتباره بديل استراتيجي لقطاع المحروقات، وكذا دراسة مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع السياحي لا يزال ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى، لذا وجب تفعيل دور الهيئات الداعمة للقطاع السياحي، من أجل تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر وبالتالي تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

كلمات مفتاحية: استثمار سياحي؛ تنمية سياحية مستدامة؛ مخطط توجيهي لتهيئة سياحية.

تصنيفات JEL : E29, L83, Q01

Abstract:

This article aims to know the importance of tourism investment in the state's strategy to get rid of dependence on the hydrocarbon sector and the most important steps to support and promote the tourism sector as a strategic alternative to the hydrocarbon sector, as well as to study the contribution of the tourism sector to indicators of sustainable development in Algeria during the period 2008-2020, and to achieve objectives of this study We used the descriptive analytical approach.

The study concluded that investment in the tourism sector is still weak compared to other sectors, so the role of the bodies supporting the tourism

sector must be activated, in order to develop tourism investment in Algeria and thus achieve sustainable tourism development.

Keywords: tourism investment; sustainable tourism development; guiding scheme for tourism preparation.

Jel Classification Codes: E29, L83, Q01

1. مقدمة :

تراهن العديد من الدول على قطاع السياحة لتحقيق تنوع اقتصادي، و الجزائر من بين هاته الدول، فهي تمتلك مجموعة هامة من المقومات والامكانيات التي تمكنها من استقطاب السياح، وتجعلها بلدا سياحيا من الدرجة الأولى.

لكن رغم توفر الجزائر على هذه المقومات إلا أن الاهتمام و التعامل معها لا يزال ضعيفا مقارنة مع الدول المجاورة، لذا انتهجت الحكومة الجزائرية استراتيجية خاصة بالتنمية السياحية المستدامة، و اتبعت عدة برامج لتشجيع الاستثمار السياحي ومنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2030.

وعليه تتمحور الاشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية فيما يلي:

فيما تكمن أهمية الاستثمار السياحي في استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر للفترة

2008-2020؟

و تندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية هي:

- ما هو مفهوم الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة؟
- ما هي سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2008-2018).

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية و التساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار السياحي السبيل الوحيد لتحقيق عملية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا تسمى تنمية سياحية مستدامة؛

- تعد استراتيجية التنمية السياحية المستدامة من بين سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر؛

- يساهم القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة (2008-2018).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الوقوف على سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر و أهم التدابير لترقيته، وكذا معرفة أهداف برنامج التنمية السياحية المستدامة في مجال الاستثمار، ومدى مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة (2008-2020).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الاستثمار السياحي في استراتيجية الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، و أهم الخطوات لدعم قطاع السياحة و ترقيته باعتباره بديل استراتيجي لقطاع المحروقات. و كذا محاولة تقييم مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال سرد مختلف العناصر المتعلقة بمصطلح الاستثمار السياحي و التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة، و على المنهج التحليلي لعرض أهمية الاستثمار السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2030، و كذا تحليل مساهمة الاستثمار السياحي في مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. التأصيل النظري للاستثمار السياحي و التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة.

نعرف من خلال هذا المحور على مختلف العناصر المتعلقة بمصطلح الاستثمار السياحي و التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة.

1.2. تعريف الاستثمار السياحي:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي Tourism Investment على أنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة التي تلبى احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". (العاني، 2008، صفحة 19).

كما يمكن تعريفه على أنه: "القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة، من أجل زيادة وتحسين طاقته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا القطاع". (سعد، 2015، صفحة 4)

وإذا كان الاستثمار عامة يعرف بذلك الإنفاق الموجه لاقتناء الأموال الثابتة بهدف المحافظة على القدرة الإنتاجية وتطويرها، فإن الاستثمار السياحي عبارة عن ذلك الإنفاق على الأصول الثابتة الذي يهدف إلى المحافظة و تطوير قدرة الجذب على مستوى الوجهة السياحية أو المرفق السياحي (JAFARI, 2000, p. 330)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار السياحي على أنه استخدام للقدرات الانتاجية المتاحة في الدولة في مجال السياحة (من موارد طبيعية ومالية و بشرية)، من أجل تطوير وتنمية القطاع السياحي و منه تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

2.2. خصائص الاستثمار السياحي: يمكن حصر أهم خصائص الاستثمار السياحي فيما يلي:

- إن عملية الاستثمار السياحي تتميز بالتنوع و عدم التجانس، و إذا كانت تتفق في الهدف الأساسي الذي هو خدمة الزبون في مجال العطل والأسفار، فإنها تختلف في طبيعتها وخصائصها وأهدافها، ولا يمكن التعامل معها بشكل موحد؛ غير أن هذا التنوع لا ينفي وجود تداخل و ترابط فيما بينها، إذ لا يمكن أن تتحقق تنمية سياحية دون تحقيق هذه الاستثمارات المتعددة الجوانب. (STATFORD, 1996, p. 29)

- في جانب آخر تعد هذه العناصر مستقلة فيما بينها من حيث القرارات الفردية و الجماعية المتحركة فيها و المؤثرة عليها، ففي حين أن المؤسسات التجارية تبحث عن تعظيم الإيرادات و الأرباح، نجد أطرافاً أخرى كالمتاحف و الحضائر الوطنية لا تسعى إلى أهداف ربحية، بل إلى حماية و تمكين الموارد الثقافية و الطبيعية. (NIGEL, 2003, p. 35)

- نظراً لطبيعة المعدات والتجهيزات وكذا نوعية عملية الاستغلال في النشاط السياحي، فإن الاستثمار في الهياكل والمرافق السياحية يمثل غالبية الاستثمار السياحي، كما أن التكاليف الثابتة تمثل 90% من حجم التكاليف الكلية بالنظر إلى المكانة التي تحتلها الأراضي والممتلكات العقارية في حجم الأصول، مما يمكن من وصف السياحة كصناعة ثقيلة. (CACCOMO, 2007, p. 152)

- إن مردودية الاستثمارات السياحية ليست فورية مثلما هو الحال في النشاطات الأخرى، حيث تحتاج الوجهة السياحية أو المرفق السياحي الفتي إلى عدة مواسم، كما أنها تتميز بعدم القابلية للتغيير والتكيف وفق أذواق المستهلكين في المدى القصير، هذا إلى جانب أن المنتجات السياحية تعد شديدة الإحلال فيما بينها حيث نجد أن السائح يمكن أن يختار بين العديد من الخدمات للتسلية والترفيه وخدمات الإيواء و الإقامة، ومن ناحية أخرى يتأثر العرض السياحي بالتطورات التكنولوجية لما لها من انعكاسات على تخفيض تكلفة بعض الخدمات و بالتالي على عوائد الاستثمارات، وفي ذات السياق قد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى ظهور منتجات سياحية و أنماط استهلاكية سياحية جديدة تنافس تلك الموجودة. (STATFORD, 1996, p. 30)

3.2. مقومات الاستثمار السياحي:

يتطلب الاستثمار السياحي بيئة استثمارية مناسبة (مناخ استثمارات) ونقصد بها مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تتأثر بالأوضاع السياحية والاقتصادية والاجتماعية و الأمنية و القانونية و الإدارية؛ و يمكن التعرض لمكونات المناخ الاستثماري كما يلي: (بن منصور، 2017، الصفحات 223-224)

- **البيئة السياسية:** يقصد بها وجود نظام سياسي مستقر، و موقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية.

- **الاستقرار الأمني:** عدم الاستقرار الأمني يعد عامل دفع لهروب رأس المال إلى خارج الوطن و البحث عن بيئة مستقرة أمنياً.

- **البيئة الضريبية المناسبة:** و تكون إما بتشجيع الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمان معين أو تقليل نسبة الضريبة.

- **البيئة الاقتصادية:** هي وجود اقتصاد مستقر لا توجد فيه مشكلات اقتصادية كانهخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف و زيادة الطلب دون وجود إنتاج مقابل، أو زيادة العرض دون وجود طلب... إلخ. وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصادياً.

- **وجود مدخرات:** من خلال توجيه مدخرات الأفراد نحو الاستثمارات السياحية كبناء الفنادق و المطاعم و أماكن الترفيه والتسلية.
- **البيئة القانونية:** وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية حاجيات ومتطلبات المشروعات الاستثمارية المقترحة أو تصدير ما ينتج للأسواق التي يراها المستثمر، وأي تسهيلات مالية ومصرفية.
- **الأسواق المالية:** يتم التعامل فيها بالأوراق المالية التقليدية أو الحديثة، و وجود سوق مالي في الدولة يدل على التطور الاقتصادي لها وتوفر الأمن والاستقرار والانفتاح على العالم الخارجي، من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي والعملية الصعبة.
- 4.2. أهداف الاستثمار السياحي:** لعل أهم أهداف الاستثمار السياحي هي: (تريكي، 2012، صفحة 40)
- الهدف الأساسي و هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة ACCOR الفرنسية و شركة HILTON الأمريكية؛
- تطور القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح و من ثم زيادة المداخل السياحية؛
- الاستثمار في البنى التحتية و الخدمات العامة له أثرين، من جهة تطوير القطاع السياحي و من جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛
- تطوير الحركة الاقتصادية و ذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية و قطاع الاتصالات؛
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل و ذلك بما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية؛
- تسعى الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي إلى الاهتمام بالمووروث الثقافي والمحافظة عليه، وذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها؛

وأيضاً نجد من بين الأهداف، تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالعملة الصعبة، وزيادة القيمة المضافة من خلال تنوع مصادر الدخل، وفي نفس الوقت تطوير الإمكانيات البشرية للتعامل مع الثقافات الوافدة مع السياح.

وتقوم العديد من الدول بالاستثمار في صناعة السياحة لأسباب اجتماعية وبيئية، بدلاً من الأهداف التجارية البحتة. مثال ذلك الاستثمار في البنى التحتية و النقل و مراكز المعلومات السياحية والحدائق و المنتزهات و التدريب والتطوير. (موفق و الحميري، 2010، صفحة 271)

5.2. تعريف التنمية المستدامة:

في ديسمبر 1986 جاء بالإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف التنمية المستدامة Sustainable Development والذي بين أنها: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والمهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. (البطاوي ، 2017، صفحة 100)

وفي سنة 1998 حدد الباحث Murphy أربعة عشر عنصراً للتنمية المستدامة قائمة على مبدأ رئيسي مفاده أنه لدينا مستقبل مشترك، كما بين أيضاً أن للتنمية المستدامة ثلاثة عناصر أساسية و تشمل هذه العناصر المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، من خلال هذه المفاهيم يمكن أن يكون الهدف العام للتنمية المستدامة هو تمديد الفرصة من احتياجات المجتمع للحصول على جودة أعلى. (Erick, 2007, pp. 6-13)

ويمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها عملية مستمرة ودائمة تقوم على أساس تطوير الإمكانيات المتاحة واستخدامها أحسن استخدام بما يفيد المجتمع وتلبية احتياجاتهم الحاضرة، بشرط عدم المساس بقدرات الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم.

6.2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: (ناجي، 2012، الصفحات 72-73)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة؛- احترام البيئة الطبيعية؛- تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للمواد؛- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛- تحقيق نمو اقتصادي تقني.

7.2. مبادئ التنمية المستدامة:

من أهم مبادئ التنمية المستدامة ما يلي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، صفحة 42)

- تحديد الأولويات بعناية؛- الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة و التوقف عن هدرها؛

- الإشراك الكامل للمواطنين على التصدي للمشكلات البيئية؛- الالتزام بقدرة البيئة على التعامل

المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات؛- إدماج البيئة من البداية، فالوقاية البيئية أفضل من علاجها.

8.2. عناصر التنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية وهي (عوينان و شنيني، 2018، صفحة 202)

-العنصر الإجتماعي: يشير إلى العلاقة بين البيئة والبشر؛

-العنصر الاقتصادي: يشير إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد؛

-العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية.

9.2. تعريف التنمية السياحية المستدامة:

تعرف التنمية السياحية المستدامة Sustainable Tourism Development بأنها تنمية

يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية. (صلاح، 2016، صفحة 13)

لقد ارتبط مفهوم الاستدامة بالسياحة كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى، فالتنمية السياحية المستدامة تتضمن الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، بمعنى آخر هي التي تلبي احتياجات السياح والمناطق المضيفة بحماية وتعزيز الفرص المتاحة للمستقبل، كما أنها تمثل جملة القواعد المرشدة في إدارة الموارد بطريقة تمكن من الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق معها الحفاظ على السلامة الثقافية والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية (خربوطلي، 2004، صفحة 23).

ومنه نعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها عملية كاملة يتحقق فيها التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبدؤها العام هو تلبية حاجيات السياح والأفراد المضيفين، مع توفير السلامة لعناصر الجذب الطبيعية و الحضارية من أجل ضمان استفادة الأجيال المستقبلية.

3. سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر:

قامت وزارة السياحة الجزائرية بوضع برنامج لتطوير السياحة المستدامة في الجزائر خلال العشرية (2004-2013) يهدف إلى رفع طاقات الإيواء، وزيادة حجم الاستثمارات السياحية، وزيادة تدفق الإيرادات السياحية بالعملية الصعبة، وإحداث مناصب شغل، وتنويع العرض السياحي، وتحسين نوعية الخدمات بالإضافة إلى تلبية حاجات المواطنين، حيث تم تعزيز هذا البرنامج بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2020).

1.3. أهداف برنامج التنمية السياحية المستدامة في مجال الاستثمار:

يعد الاستثمار السياحي من الأهداف المحورية لهذا البرنامج: (وزارة السياحة الجزائرية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2013)

➤ **تنمية الاستثمار السياحي:** يتم السعي نحو تحقيق ذلك على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى 2004-2007:** يتوقع إنجاز طاقات إيواء إضافية يقدر بـ 55000 سرير من طرف المتعاملين، لمختلف المشاريع المتوقعة بقيمة نظرية تقدر بـ 82.5 مليار دينار جزائري؛

- **المرحلة الثانية 2008-2013:** المبادرة نحو إنجاز مشاريع جديدة من النوع المتوسط و الرفيع في حدود 60000 سرير بحجم استثمار 150 مليار دينار جزائري؛

وبهذا يكون حجم الاستثمار خلال الفترة (2004-2013) هو 232.5 مليار دينار جزائري، مع العلم أن مبلغ العقارات غير محسوب ضمن هذا التقييم.

➤ **رفع قدرات الاستقبال السياحي:** و يتوقع إنجاز طاقة إيواء تقدر بـ 187000 سرير ؛

- **خلق مناصب شغل:** يتوقع توفير 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر، وبالتالي مجموع مناصب الشغل المتوقع الوصول إليها هي 230000 منصب ؛

- **رفع التدفقات النقدية:** يتوقع دخول 3098531 سائح حسب البرنامج خلال 2013؛

- **زيادة المداخيل من العملة الصعبة:** عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت بـ 1,3 مليار دولار أمريكي.

2.3. تقييم أهداف برنامج التنمية السياحية آفاق 2013:

كتقييم لاستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013، نجد أنها لم تبلغ المستوى المطلوب في تحسيد الأهداف المسطرة (غردى، زرمان، و إدير، 2020، صفحة 98) حيث:

- قدرت طاقة الاستقبال السياحية 98804 سرير نهاية 2013؛

- لم يتم استقبال سوى 2394887 سائح خلال سنة 2013؛

- قدرت الإيرادات السياحية بـ 230 مليون دولار أمريكي؛

- بلغ اجمالي عدد مناصب الشغل 364000 سنة 2013 (مسدوي، 2020، صفحة 189).

وعليه وبطريقة حسابية نجد أن نسبة تحقق هدف رفع الاستقبال السياحي تقدر بـ 31,46%، بينما كانت نسبة تحقق هدف خلق مناصب الشغل 83,79%، و نسبة تحقق هدف رفع التدفقات السياحية 77,29%، و نسبة تحقق هدف رفع المداخل من العملة الصعبة هي 17,69%.

لعل من أسباب تحقق تلك النسب على أرض الواقع و عدم تحقق النسب المسطرة في البرنامج نذكر:

- يمكن تفسير سبب وجود فروقات في طاقة الإيواء المبرجة و طاقة الإيواء المحققة بالاجراءات الادارية المعقدة التي يواجهها أصحاب المشاريع الاستثمارية، و تفضيل أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في مشاريع أقل مخاطرة من القطاع السياحي، وأيضا الاعتماد على مشاريع سياحية صغيرة أو متوسطة (مسدوي، 2020، صفحة 188).

- ضعف الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع السياحة، مما يحد من حجم الاستثمار السياحي، وطبيعة المناخ الاستثماري غير المحفز على القيام بالمشاريع الاستثمارية محلة كانت أو أجنبية (غردى، زرمان، و إدير، 2020، صفحة 98)؛

- غياب التناسب بين العائدات السياحية و عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة تخلق نوع من الترابط بينهما من خلال تشجيع الانفاق السياحي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحسين عوامل الجذب السياحي من مرافق ووسائل نقل واتصال ومعالم تضاهي المعايير الدولية (قادرى، 2020، صفحة 192).

3.3. تدابير دعم وترقية الاستثمار السياحي:

من أجل تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر اتخذت عدة تدابير تحفيزية لتحقيق الأهداف المرجوة و التي تسمح بدعم دائم للمستثمرين و المتعاملين في مجال السياحة وتمثلت في:

➤ **التهيئة و التحكم في العقار السياحي:** و هذا من خلال: (وزارة السياحة الجزائرية،

صفحة 20)

- إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية، وتنفيذ الاستراتيجية القطاعية، حيث قدر عدد المشاريع السياحية المعتمدة بأزيد من 1000 مشروع يساهم في إنجاز 123 ألف سرير، وتوفير أكثر من 50 ألف منصب شغل جديد بتكلفة مالية تفوق 420 مليار دج؛

- استحداث القطاع لنصوص قانونية تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة؛

- إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية و الدراسات السياحية؛

- تفعيل دور الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

➤ **تمويل المشاريع السياحية و تأطيرها:** نظرًا لخصوصيات الاستثمار السياحي كان لابد

من تكييف طريقة تمويل تتماشى معها و لهذا تم اتباع الإجراءات التالية: (بن منصور، 2017)

- تأسيس منتجات مالية تمثلت في القرض الفندقي؛

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي و تزويده بموارد مالية تقدر بـ 6.4 مليار دج؛

- تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.

➤ **تحسين نوعية الخدمات:** تم ضبط جملة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي:

(Ministère du tourisme, 2010, p. 66)

- تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات و القواعد المتعلقة بالنظافة العمومية

و حماية صحة المستهلك و المورث الثقافي و المتاحف، و توفير الأمن؛

- تكييف النقل مع الطلب السياحي: من خلال تحسين الخدمات لطرق النقل البحري و الجوي؛

- تكثيف الشبكة الداخلية لربط مختلف الأقطاب و المدن خاصة الجنوبية؛

- فتح مجال الاستثمار في التكوين للشركات الخاصة و الجمعيات الفندقية الدولية الجديدة.

4.3. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: (SDAT) (Schéma Directeur De L'aménagement Du Tourisme)

في إطار استراتيجيتها الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة سنة 2008 بالإعلان عن نظرتها المستقبلية في وثيقة عرفت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، و يشكل إنجاز هذا المخطط بجميع مراحله (تصميم، تنفيذ و متابعة) تحديًا كبيرًا بالنسبة لجميع المهتمين بقطاع السياحة على مختلف المستويات: فندقيين، أصحاب مطاعم، مسافرين، متعاملين و جمعيات. (MATETA, 2008, p. 2)

➤ أهداف المخطط:

يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة على المدى البعيد و الأهداف المادية و النقدية على المدى المتوسط كما يلي:

○ الأهداف العامة للمخطط: (MATETA, Livre 1, 2008, p. 22)

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في استحداث مناصب الشغل و تحسين التوازنات الكبرى كالميزان التجاري و ميزان المدفوعات؛- توسيع الآثار المترتبة عنه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؛- تهمين التراث التاريخي، الثقافي،- التحسين المستمر لصورة الجزائر.

○ الأهداف المادية و النقدية للمخطط 2008-2015:

يتوقع دخول 3 مليون سائح إلى الجزائر في آفاق 2015، يعني يلزم ما يقارب 75000 سرير ذات نوعية جيدة، كما يهدف المخطط إلى توفير حوالي 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وخلق 91000 مقعد بيداغوجي للتكفل بتكوين المختصين في القطاع.

أما فيما يخص الجانب المالي فإن قيمة الاستثمارات المتوقعة للفترة (2008-2015) تقدر بـ 2.5 مليار دولار أي بمعدل 350 مليون دولار سنويًا. (MATETA, Livre 2, 2008, pp. 17-18)

4. مساهمة الاستثمار السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر (2008-2020):

تتمثل في مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الاجمالي؛ و ميزان المدفوعات ؛ و التوظيف.

1.4. مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

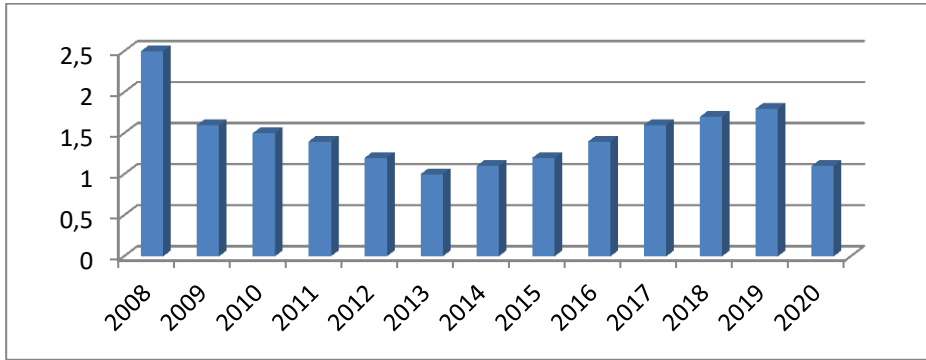
يساهم القطاع السياحي بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من دول العالم على غرار الجزائر، لكن بالرغم من السياسات والجهود المبذولة لتطوير ودعم الاستثمار في هذا القطاع إلا أنه لم يتوصل إلى أخذ مكانته في الاقتصاد ، كما نلاحظ في الجدول التالي:

الجدول 1: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2008-2020) الوحدة %

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (%)	1.5	1.6	1.5	1.4	1.2	1.0	1.1	1.2	1.4	1.6	1.7	1.8	1.10

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2021 - الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل 1: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2008-2020)



المصدر: بيانات الجدول 1.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر جد ضعيفة خلال الفترة 2008-2020، إذ لم يتعدى 1.6% و هي نسبة ضئيلة جدًا ، و هذا بسبب اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، و نقص مراكز التكوين الخاصة بالقطاع السياحي بالإضافة إلى تركيز وكالات السفر و السياحة على السياحة الخارجية و المتمثلة في الحج و العمرة، كما لا ننسى قلة مراكز

الاستقبال من فنادق و قرى سياحية، ضف إلى ذلك الارتفاع الفاحش للأسعار في القطاع السياحي. (يونس، 2016).

2.4. مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:

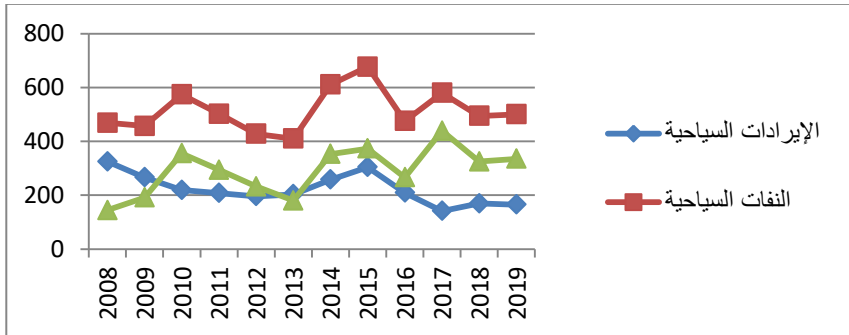
تقاس الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي حسب مدى مساهمتها في جلب العملات الصعبة بطريقة سريعة و مستمرة و هذا يعني حسب درجة تأثيرها على ميزان المدفوعات في الدولة. و يوضح الجدول التالي تطور و مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2019-2008:

الجدول 2: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة 2019-2008 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات السياحية	325	266	219	208	196	203	258	304	209	141	169	165
النفقات السياحية	469	457	574	502	428	410	611	677	475	580	494	500
رصيد الميزان السياحي	(144)	(191)	(355)	(294)	(232)	(180)	(353)	(373)	(266)	(439)	(325)	(335)

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2021

الشكل 2: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة 2019-2008



المصدر: بيانات الجدول 2.

نلاحظ من الجدول أن الميزان السياحي في عجز مستمر و دائم خلال الفترة (2019-2008) وهذا نظرًا لضعف الإيرادات السياحية مقارنة بالمدفوعات أو النفقات السياحية.

حيث نلاحظ أنه في سنة 2008 بلغت الإيرادات السياحية 325 مليون دولار أمريكي، وبالمقابل بلغت النفقات السياحية 469 مليون دولار أمريكي، أي بعجز قيمته 144 مليون دولار أمريكي، واستمر هذا العجز في الارتفاع إلى غاية 2011 أين تراجع قليلا ليصبح 294 مليون دولار أمريكي بعدما كان 355 مليون دولار أمريكي لسنة 2010، ويبقى في الانخفاض التدريجي ليعود إلى الارتفاع بصورة مفاجئة سنة 2014، بـ 353 مليون دولار أمريكي ليتأرجح بين الصعود الهبوط من سنة لأخرى حيث نلاحظ أنه بلغ ذروته سنة 2017 بمبلغ قدره 439 مليون دولار أمريكي، وهذا بسبب ارتفاع النفقات السياحية إلى 580 مليون دولار أمريكي، و انخفاض الإيرادات إلى أدنى قيمة لها خلال سنوات الدراسة بـ مبلغ قدره 144 مليون دولار أمريكي.

وهنا نلاحظ أن ما تم التخطيط له لم يطبق لحد الان أو لنقل أن الاستثمار السياحي في الجزائر لم ينطلق بعد، حسب التصورات و الأهداف و التوقعات المنتظرة.

حيث يمكن إرجاع انخفاض الإيرادات إلى اعتبار أن الجزائر من الدول المصنفة كأشوأ الوجهات السياحية حسب مؤشر تنافسية السياحة و السفر الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، واستنادا لهذا المؤشر تحتل الجزائر المركز الـ 102 عالميا و 12 عربيا لعام 2008، و تراجعت إلى المركز 118 عالميا من بين 136 دولة و المركز 14 عربيا لعام 2017، و أما ارتفاع النفقات السياحية فيعود إلى عدة أسباب منها: سوء تسيير المرافق السياحية، ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج)، بالإضافة إلى ضعف المنتج السياحي الجزائري وغياب استراتيجية تسويقية له، كل هذا أثر سلباً على ميزان السياحة و بالتالي على ميزان المدفوعات.

3.4. مساهمة القطاع السياحي في توظيف اليد العاملة:

تساهم السياحة في التقليل من نسبة البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل، سواء وظائف مباشرة مرتبطة بالمقصد السياحي كالعامل في فنادق، أو وظائف غير مباشرة خارج المقصد السياحي كقطاع البناء... إلخ.

و الجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع السياحي في التوظيف بالجزائر خلال الفترة 2008-

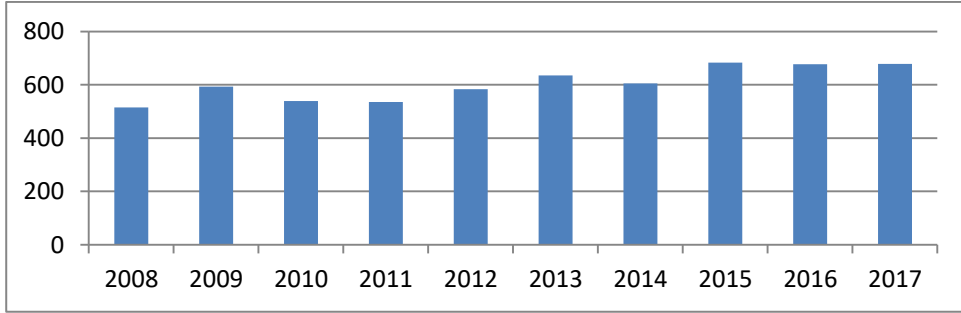
2017.

الجدول رقم (3): مساهمة السياحة في التوظيف بالجزائر (2008-2017) الوحدة: ألف عامل

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة الكلية	515.04	593.12	539.54	535.43	583.01	634.45	604.42	682.9	677.6	678.7

المصدر: بيانات من البنك الدولي 2018.

الشكل 3: مساهمة السياحة في التوظيف بالجزائر (2008-2017)



المصدر: بيانات الجدول 3.

يتضح لنا من الجدول أن العمالة في قطاع السياحة تزايدت خلال السنوات (2008-2017)

بحيث بلغت 515,04 ألف عامل سنة 2008، لترتفع إلى 678,7 ألف عامل سنة 2017.

وعليه يعتبر القطاع السياحي أحد البدائل الإستراتيجية في توظيف اليد العاملة، إلا أن مناصب

الشغل هذه تعتبر ضئيلة بالنسبة للإمكانيات السياحية التي تتوافر عليها الجزائر.

5. تقييم مدى تحقق أهداف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في الجزائر:

تحاول الجزائر بعث مشاريع سياحية متنوعة من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة، حيث يساهم القطاع السياحي على غرار غيره من القطاعات الأخرى في التنمية الإقتصادية في الجزائر، وقد سجل ناتج قطاع السياحة حسب تقرير صندوق النقد العربي 2020، ارتفاعا ملموسا في عدد من الدول العربية حيث

تراوحت النسبة بين 8 % و 9% في كل من الأردن و الجزائر، و 22 % في مصر (محمد و قاسم ، 2020، صفحة 11)؛

وقد قدر عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في قطاع السياحة خلال سنة 2017 ب 1266 مشروعاً فقط؛ هذا العدد لا يمثل سوى 2 % من العدد الإجمالي للمشاريع الإستثمارية، وهو ما يعكس عدم الإقبال على الاستثمار السياحي من قبل المستثمرين؛

وبالنسبة لمشاريع الاستثمار السياحي في مجال الفنادق والإيواء فقد شهد العدد الإجمالي للفنادق والإقامات تطوراً بسيطاً خاصة خلال السنوات الأخيرة، وحسب آخر إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية فقد سجل 1502 مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب 266132 سرير لسنة 2022 (إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، 2023)؛

وهذا ما يعكس سوء الخدمات المقدمة نسبياً و التي لا تشجع على استقطاب السياح الأجانب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الإيواء السياحي مقارنة بدول الجوار؛

كما نلاحظ أن وتيرة الإنجاز المتبعة في تنفيذ المشاريع جد بطيئة وأن عدد المشاريع غير المنطلقة يزداد في كل سنة مقارنة بالمشاريع المنجزة و التي تشكل بدورها النسبة الأقل من عدد المشاريع المبرمجة، أما المشاريع في طور الإنجاز فهي لم تبلغ نسبة النصف مما كان من المفروض أن ينجز مما يعكس المفارقة بين ما خطط له وما تم تنفيذه (عماري، شعبانية ، و سعدان، 2021، الصفحات 81-84).

6. الخاتمة:

يلعب الاستثمار السياحي دوراً في تنمية القطاع السياحي وبالتالي يساهم في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة، ولكن لا يزال قطاع السياحة في حاجة ماسة إلى الدعم من خلال انتهاج سياسات استثمارية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها و التي تبين صحة الفرضيات المقدمة في بداية الدراسة نذكر:

- يعرف الاستثمار السياحي على أنه استخدام القدرات الانتاجية المتاحة في الدولة في مجال السياحة، من أجل تطوير و تنمية القطاع السياحي ومنه تحقيق تنمية سياحية مستدامة ؛

- قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، ووضع برامج لدعم الاستثمار السياحي وترقيته ؛
- نستنتج عدم توافق الأرقام التي كان من المنتظر تحقيقها بتطبيق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مع الأرقام المسجلة على أرض الواقع، مما انعكس سلبا على مساهمة قطاع السياحة في الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي وتوظيف اليد العاملة وميزان المدفوعات.
- من خلال النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم بعض التوصيات لعلها تفتح باب التنمية السياحية والاستثمار السياحي في الجزائر منها:
- فتح المجال أمام القطاع الخاص في الاستثمار السياحي من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات وامتيازات، وضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية من خلال إنشاء قاعدة بيانات للقطاع السياحي؛
- إصدار قوانين محفزة ومشجعة للمستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في القطاع السياحي، وتفعيل دور الهيئات الداعمة للقطاع السياحي من أجل تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر؛
- ضرورة مراجعة أهداف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

7. قائمة المراجع:

- CACCOMO, J. (2007). *Fondements d'économie de tourisme*. Bruxelles: Edition de Bock université.
- Erick, T. (2007). Stakeholders in sustainable tourism development and their roles: applying stakeholder theory to sustainable tourism development. *Tourism Review*, 62(2), 6-13.
- JAFARI, J. (2000). *Encyclopedia of tourism*. London: Routledge Edition.
- MATETA. (2008). *Livre 05*. Alger.
- MATETA. (2008). *Livre 1*. Alger.
- MATETA. (2008). *Livre 2*. Alger.
- Ministère du tourisme. (2010).
- NIGEL, E. (2003). *Compbell David and Stone house George, Strategie Management of travel and tourisme*. Massachusetts: Butter Worth – Heinemann.
- STATFORD, J. (1996). *Microéconomique du tourisme*. Quebec: Presse de l'université du Quebec.

- إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية. (10 مارس، 2023). تم الاسترداد من <https://www.mta.gov.dz>
- أحمد عبد الفتاح ناجي. (2012). التنمية المستدامة في المجتمع النامي. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- اسماعيل محمد، و جمال قاسم . (2020). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي.
- البطاوي و ت. (2017). فلسفة علم السياحة، رؤية فلسفية تحليلية لعلم السياحة بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية، مصر: دار السلام للطباعة والتجليد.
- القراري و ن. (2020). صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول —دراسة تحليلية باستخدام نموذج SWOT. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة. 2(2)، 126-144.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية. الصندوق العربي للإئتمان الاقتصادي والاجتماعي.
- تريكي و ا. (2012). واقع الاستثمار السياحي —دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس. جامعة الجزائر: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- دليلة مسدوي. (2020). تقييم المرحلة الثانية (2009-2015) من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025). مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 180-194.
- رعد مجيد العاني. (2008). الاستثمار والتسويق السياحي، د، . عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- صلاح الدين خربوطلي. (2004). السياحة المستدامة. سوريا: دار الرضا للنشر.
- صلاح و ز. (2016). دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر. المؤتمر العلمي الدولي الثالث للقانون والسياحة. مصر: جامعة طنطا.
- صليحة عماري، سعاد شعابنية، و آسيا سعدان. (2021). دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد، 68-97.
- عبد القادر عوينان، و عبد الرحيم شنيبي. (2018). السياحة البيئية المستدامة في الجزائر الواقع والآفاق. مجلة إضافات اقتصادية، 198-214.
- عبد القادر قادري. (2020). ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، 182-199.
- فاطمة فرج سعد. (2015). الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية —دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق. مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والإدارية (19).
- محمد غردى، محمد زرمان، و رانية إدير. (2020). مسار تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر" دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة (2000-2017). مجلة الأبحاث الاقتصادية، 84-104.
- موسى بن منصور. (2017). الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (17)، 221-232.

- موفق، ع &، الحميري، ع. (2010). *أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة*. الوراق للنشر والتوزيع : عمان، الأردن.
- وزارة السياحة الجزائرية (s.d.). *تصور تطور السياحة للعشرية (2013-2004)*
- يونس، د.م. (2016). *سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر*. جامعة الجزائر : أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.